مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

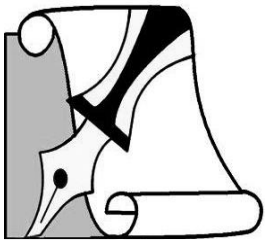

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

نتنياهو يحمي مصيره بارتكاب المزيد من الفظائع في غزة

1 – مدخل:

يخضع بنيامين نتنياهو لمُذَكّرة توقيف صادرة عن "المَحكمة الجنائية الدولية" منذ 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، عندما أمَر قُضاة هذه المَحكمة بالقبض عليه، وعلى يوآف غالانت، وزير دفاعه آنذاك، بتهمة ارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب في قطاع غزة، منذ 8 أكتوبر/تشرين الأوّل 2023 على الأقل. وتشمل هذه الجرائم تجويع المدنيين الفلسطينيين، وتوجيه هجمات قتل واضطهاد وتشريد وتخريب كلّ مقوّمات البنية التحتية الأساسية الخاصة بهم.

وفي السياق، أثار تصريح عضو الكنيست والجنرال في الاحتياط، يائير غولان، الذي قال فيه إن "الدولة العاقلة لا تقتل الأطفال كهواية"– في إشارة منه إلى جرائم الجيش الإسرائيلي في غزة– موجة من الاستياء.

كما رأى غولان أن بقاء نتنياهو في الحكم يعني "نهاية إسرائيل كدولة ديمقراطية"، وصعوداً للفاشيّة اليمينيّة. وكان غولان قد حَذّر من "عمليات مُروعة شهدتها أوروبا في الثلاثينيات"، قائلاً إنه يرى "بَوادر مُشابهة" في المجتمع الإسرائيلي. واعتُبرت كلماته هذه مُقارنة ضمنيّة بين النازيّة وبعض السلوكيّات في "إسرائيل"، ما أثار غضباً عارماً داخل اليمين الصهيوني، واعتبرها البعض "خيانة أخلاقية" لا تليق بضابطٍ في هذا المنصب. وهذا التصريح أوقف مسيرته نحو رئاسة الأركان، رغم دعم بعض القادة العسكريين له. إلّا أن المؤسسة السياسية، خاصة بقيادة بنيامين نتنياهو، رفَضت تعيينه، وتمّ تهميشه تدريجياً حتى تَقاعده. والمُفارقة أن قلّة فقط تجرؤ على طرح السؤال الجوهري: كيف ولماذا يُقتَل هذا العدد الهائل من الأطفال في هذه الحرب العَبثيّة؟ وقد جاء مقتل الإخوة التسعة من عائلة النجّار في خان يونس، تحت القصف الإسرائيلي، في لحظة مأساوية تحمل سخرية سوداء: ففي حين نشأ شبه إجماع شعبي ضدّ كلمات غولان، لم تُحَرّك الفاجعة المروعة، بكلّ ما تحمله من مشهدٍ إنسانيٍ دامٍ، أي انفعال داخلي. وباتت الدعوات إلى ارتكاب مزيد من جرائم الحرب، من الترحيل والتجويع، إلى الدعوة الصريحة لإعدام كلّ الرجال في قطاع غزة، حسبما دعا نائب رئيس الكنيست الإسرائيلي

نسيم فاتوري، مُعتبرًا أن إسرائيل تتعامل مع سكّان غزة "بشكل مُتَسامح أكثر من اللازم"، وفق تعبيره. وأضاف: "إنهم (الفلسطينيون بغزة) مَنبوذون، ولا أحد في العالم يريدهم؛ يجب فصل الأطفال والنساء وتصفية البالغين"، وفقَ ما نقَلت إذاعة "كول برما" العبرية، وموقع روسيا اليوم (2025/2/24) . وبات الخوف على حياة الجنود والمُختَطفين العامل الوحيد القادر على تحريك الرأي العام. وتبيّن أن ما يُهَدّد "إسرائيل" اليوم ليس فقط "النقمة العالمية"، بل تَبلّد أحاسيسها الداخلية؛ بحيث إن موت تسعة أطفال في غزة دفعة واحدة لم يكن كافياً لإثارة الغضب، بينما الأصوات المُعارضة للحرب، لأسباب إنسانية وأخلاقية، أصبحت على هامش الخطاب، بالرغم من أن العائلات الإسرائيلية نفسها تدفع الثمن: حزناً، وإصابات، وانهيارات نفسية، وأزمة اقتصادية حادّة. ومع ذلك، فإن التسونامي السياسي العالمي ما زال يُقرأ باعتباره "مشكلة استراتيجية"، فيما الحقيقة الأشد فتكاً هي الإعصار الأخلاقي والاجتماعي الداخلي، الذي يُنهك قدرة "إسرائيل" على الدفاع عن نفسها وعمّا تبقى لها من سمعة أخلاقية، إن وجِدت.

في المقابل، يكشف مقال نُشر في صحيفة "يديعوت أحرونوت" للكاتبة عيناف شيف، وتَرجَمه موقع الخنادق الإلكتروني، بتاريخ 2025/5/26، أن الجرائم التي يرتكبها كيان الاحتلال في قطاع غزة تمر في "إسرائيل" بلا مساءلة تُذكَر، حيث يُعالِج المقال أربع مُفارقات: أوّلاً، المُفارقة الإعلامية، حيث يُقابَل التفاعل الدولي الغاضب بصمت محلّي بارد، ويجري تهميش الضحايا الفلسطينيين، في مُقابل تفجير الغضب الشعبي عند سقوط قتلى إسرائيليين. ثانياً، يُشير المقال إلى تآكل الضوابط الأخلاقية في المجال العام الإسرائيلي، مع تصاعد خطابات العنف من داخل المؤسسة السياسية، وتحوّل دعوات التهجير والإعدام الميداني إلى "خطاب روتيني". ثالثاً، يُسَلّط المقال الضوء على ازدواجيّة الجيش الإسرائيلي، الذي يُرَوّج لرواية إعلامية حول حماية "الرهائن"، بينما يُنَفّذ عمليات ميدانية تُهدّد حياتهم، وسط غياب الشفافية والمساءلة. رابعاً، يُحَذّر المقال من أن فقدان "الشرعية الدولية" يُخفي وراءه خطَراً أعمق: إعصار داخلي يُفَكّك البنية النفسية والاجتماعية للمجتمع الإسرائيلي، ويُضعِف قدرته على إدراك الكارثة الأخلاقية التي يتعرّض لها. ولا يكتفي المقال بنَقد السياسات أو الأداء العسكري لحكومة نتنياهو، بل يَطرح إشكاليّة أعمق: "إسرائيل"، كما يَعرضها النص، لم تعد تُواجه أزمة خارجية فقط، بل أزمة ضمير داخلي تُهَدّد أساس شرعيّتها الأخلاقية المَزعومة؛ وبالتالي تُهَدّد وجودها. وهذا يعني تزايد الضغوط السياسية والقانونية والعسكرية على نتنياهو، بسبب إفراطه في أدائه الإجرامي غير المسبوق ضدّ قطاع غزة والضفة الغربية ولبنان، ممّا يُثير تساؤلات حول قدرتها على إضعافه أو تهديد مستقبله السياسي. والواقع أن

مُحاولات نتنياهو الفاشلة لتَعيينَ قائد جديد لجهاز «الشاباك»، وتَصاعد التحقيقات في قضيّة «قَطَر غيت»، والتي طاوَلت تداعياتها مُقَرّبين منه، بما في ذلك اعتقال مُستَشارَيه الرئيسيَّين: إيلي فلدشطاين ويونتان أوريخ؛ إلى جانب توسّع الاحتجاجات العامة المُطالِبة بصفقة تبادل أسرى مع حركة «حماس»، حتى لو كان الثمن إنهاء الحرب؛ وكلّها عوامل تضع نتنياهو أمام سؤال مُلِحّ: هل يمكن للضغوط المُتعدّدة من الداخل والخارج أن تنال منه وتُقرّر مصيره المشؤوم، أم أنه، بألاعيبه الحزبية والسياسية والمحاصصية، كما فعل في أكثر من مناسبة في الماضي، سيَتمكّن من التملّص والنجاة هذه المرّة أيضاً؟!

2 – الحرب في غزة محور استراتيجية نتنياهو:

تستمر الحرب الإجرامية على قطاع غزة بأداء دور محوري في استراتيجية نتنياهو الاستنزافية، السياسية والأمنية، وأيضاً في مواجهته الضغوط الداخلية والخارجية المُتزايدة عليه. فبينما يخضع نتنياهو لتحقيقات قضائية وانتقادات شعبية واسعة على خلفيّة قضايا مثل «قَطَر غيت»، يعتمد الرجل على استمرار العمليات العسكرية المتوحّشة كوسيلة لتغطية إرباكه وتعزيز وتقوية موقفه السياسي والتعتيم على حدّة الانتقادات المُوَجّهة إليه. وإذا كان الجيش الإسرائيلي يخوض مجدّداً عملية بريّة واسعة النطاق في القطاع، بالإضافة إلى التحضير لسيناريوات مُحتمَلة تتعلّق بإيران، فإنّ الإعلان عن هذه الاستعدادات بالشكل المُفرط الذي يجري به، يخدم محاولة نتنياهو إظهار قوّة حكومته وجيشه تحت سلطته وقيادته، مع تركيزه على ما يُسَمّيه النصر الساحق على "حماس" وحماية "الأمن القومي" باعتباره أولويّة قصوى تتقدّم على ما سواها من قضايا أخرى. وقضيّة قَطَر المالية (المعروفة إعلامياً بـ «قَطَر غيت»)، أماطت اللثام عن الإرباك والفوضى في صنع القرار لديه، وعكَست حجم الضغوط التي يُواجهها؛ إذ كشفت التحقيقات مع مُستشارَيه عن شبهات خطيرة حول تَلَقّي أموال من الدوحة بشكل غير قانوني، فيما يجري البحث في مدى استغلال هذه الأموال لخدمة مصالحه الشخصية واحتمال تستّره أو تواطئه في القضية.

في المُقابل، جاء ردّ نتنياهو على هذه المشكلة مُتَسرّعاً وغير مَدروس، عبر محاولته تعيين القائد السابق للبحرية الإسرائيلية، إيلي شارفيت، رئيساً جديداً لـ«الشاباك»، في خطوة رأى البعض أنها جاءت لتُقَوّض تحقيقات رئيس «الشاباك» المُستقيل رونين بار، ضدّ دائرة نتنياهو المُقرّبة منه في القضيّة المالية القَطَرية المذكورة. إلّا أن مُحاولة التعيين هذه انهارت خلال ساعات قليلة فقط، نتيجة الأخطاء السياسية وعدم دراسة الخلفيّات القانونية والسياسية للمُرَشّح بشكلٍ كافٍ، بعدما ظهَرت معلومات مُحرِجة عن شارفيت، من مثل مشاركته سابقاً في

تظاهرات ضدّ الحكومة، ما أثار استياء دوائر «الليكود» وبقيّة مُرَكّبات الائتلاف. وبالنسبة إلى الاحتجاجات الشعبية المُتعاظمة، تُثار تساؤلات حول جدواها وتأثيرها الفعلي على قرارات نتنياهو وسياساته، علماً أنها تُمَثّل عاملاً حيوياً لجهة تصعيد الضغوط الداخلية على ائتلافه الحاكم، خاصة في ما يتّصل بالمَطْلبَين المُعْلَنَين من الشارع: إنهاء الحرب على غزة؛ وإطلاق سراح جميع الأسرى الإسرائيليين المُحتجزين عبر صفقة تبادل. لكن، هل يمكن لهذه الاحتجاجات أن تُثني نتنياهو عن المضي قُدُماً في سياسة التغوّل واستغلال الحرب كجزء من استراتيجيته السياسية والأمنية لتعزيز مكانته وموقفه؟

يبدو أن هذا التأثير لا يزال إلى الآن محدود النتائج؛ فمن جهة، تراجعت قضيّة الأسرى ودرجة انعكاسها على قرارات تل أبيب مُقارنة بما مضى؛ ومن جهة ثانية، يَتَمتّع نتنياهو بقاعدة جماهيرية صلبة وائتلاف حكومي مُتماسك، يُمَكّنانه من تجاهل الضغوط الشعبية إذا ما قَرّر الاستمرار في حربه الشعواء على غزة، حتى مع تصاعد الاحتجاجات وخطورة الموقف. أمّا المعارضة، من جهة أخرى، فلا تبدو قادرة على تقديم بديل مُقنع أو حلول عملية، بسبب انقساماتها وتشرذم مواقفها. ومع ذلك، فإن الضغوط الشعبية التي تُضاف إلى تلك القانونية والسياسية، تَضع نتنياهو أمام تحدّيات متعدّدة قد لا يجد حلاً لها سوى الهروب إلى الأمام، عبر المزيد من المواجهات وارتكاب الجرائم والمجازر، والتركيز على قضايا الأمن القومي، الأمر الذي يتجلّى في استمرار الحرب على غزة، وأيضاً في التصعيد النسبي على الجبهة اللبنانية، واستمرار الضربات والتوغّلات في الساحة السورية، فيما يظل الملف الإيراني على رأس أولويّاته، سواء في ما يرتبط بتعزيز التعاون مع واشنطن لمُواجهة طهران عسكرياً، أو عبر استخدام هذا الملف كأداة للتعامل مع التحدّيات الداخلية الراهنة؛ إذ، وعلى الرغم من أن المسألة الإيرانية تحتوي على أبعاد موضوعية قد تدفع بذاتها نحو التصعيد، إلّا أن نتنياهو قد يستغلّها أيضاً لتخفيف الضغوط الداخلية عليه، وتحديداً في هذه المرحلة، عبر اتّباع سياسة كشف الاستعدادات العسكرية والأمنية الإسرائيلية بشكل مُفرط، وتكثيف الإطلالات والتهديدات الإعلامية، لتعزيز صورته كقائد عسكريّ قويّ في مواجهة التحدّيات الاستراتيجية والوجودية المُعَقّدة.

هكذا، يبدو واضحاً أن المُشكلات الداخلية التي تُواجه نتنياهو مُرتبطة بشكل وثيق بسياساته الخارجية وجدول أعماله الأمني، إذ إن تلك المُشكلات تدفعه إلى التمسّك بالخيارات العسكرية والتصعيد الإقليمي، بوَصفهما وسيلة للتغلّب على الأزمات. لكنّ السؤال الأبرز يبقى: هل يستطيع نتنياهو الاستمرار في هذا النهج، أم أن الضغوط المتزايدة عليه ستؤدّي في النهاية إلى تحوّلاتٍ ما في موقفه؟

3 – الحرب كخيار إيديولوجي:

لا يُمكن فهم سلوك نتنياهو، ولا السياسات الإسرائيلية عموماً، من دون العودة إلى البنية الثقافية والاجتماعية التي نشأ فيها معظم الإسرائيليين. فمنذ الطفولة، يتلقّى الإسرائيلي رسالة واضحة: "أنتَ أفضل، والآخر – خصوصاً الفلسطيني – أقلّ شأناً" (حيوانات بشَريّة)، في رسالة تَتَكرّس من خلال العائلة، والمدرسة، والإعلام، والدائرة الاجتماعية. وهكذا، ينمو الطفل اليهودي وهو يسمع عن «الشعب المُختار»، ويُلقَّن بأنّ الفلسطيني تهديد دائم، ما يخلق لديه بنية نفسية عدوانية تنزع إلى نفي الآخر ورفض الاعتراف بإنسانيّته. وتُفَسّر هذه البنية كيف يمكن لجندي إسرائيلي عادي أن يُشارك في القتل الوحشي والتدمير من دون أدنى شعور بالذنب، وكأنّه يؤدّي واجباً أخلاقياً أو وطنياً. والواقع أنه منذ التأسيس، لم تكن "الدولة اليهودية" مَشروعاً سياسياً فحسب، بل أيضاً مَشروعاً استعمارياً ثقافياً وأيديولوجياً دينياً، يقوم على فكرة السيطرة الشاملة على "الأرض" (أرض إسرائيل) وإنهاء الوجود الفلسطيني. والذي ساعَد في هذا السياق أنه في الجانب العربي، تراجعت المواقف المبدئية والعقدية تدريجياً من المُواجهة إلى الحياد، ثم إلى التنسيق والتطبيع المَجّاني الكامل مع العدو. وبدَلًا من أن تكون القضية الفلسطينية رافعة للموقف العربي، تَحوّلت إلى ملفٍ مُرهِق يُراد طَيّه كيفما اتّفق وبأيّ ثمن، حتى لو كان هذا الثمن هو هَدر الكرامة والحق والدين والتاريخ .

إن نتنياهو ليس استثناءً في المشروع الصهيوني الإحلالي الإلغائي، بل هو تجسيد صريح وفاقع لهذا المشروع؛ بالإضافة إلى أن خبرته السياسية أتاحت له التقدّم بخطاب أكثر دهاءً ومناورة وحنكة؛ وهذا ما يتّضح من التفسيرات الشائعة لاستمرار الحرب، بمَقولة أنه: «إذا توقّفت الحرب الآن، سيَسقط الائتلاف الحكومي». لكنّ هذا الافتراض ليس مؤكّداً، ويبدو أنّه يُستخدم كمُبالغة سياسية مُريحة، إذ صحيح أنّ هناك مُكَوّنات مُتطرّفة تُهَدّد بالانسحاب، مثل بن غفير وسموتريتش، غير أنّ هذا لا يعني بالضرورة أنّها ستُسقِط الحكومة. فالمصالح السياسية والأيديولوجية والاستيطانية، وخصوصاً في الضفة الغربية، كلّها أهداف مُشتركة بعيدة المدى لهذه المُكوّنات جميعاً، وتتطلّب الحفاظ على الهيكل الحكومي الحالي لتحقيقها. كما أنّ أجندة المُتَطرّفين لا تقتصر على غزة، بل تشمل مشروعاً أوسع لإعادة تشكيل الهويّة الإسرائيلية وتكريس الاستيطان في فلسطين التاريخية وما حولها. وفي موازاة ذلك، فإنّ نتنياهو لا يبدو مُقَيّداً بالائتلاف بالمعنى الحرفي، بل يستخدمه كغطاء لتبرير قراراته وطموحاته الأيديولوجية المُتطرّفة. وهو يختار البقاء مع تلك القوى لأنّه يُشاركها الرؤية التوسعيّة نفسها، ويَعلم أنّ الشارع الإسرائيلي – بما فيه التيّار الليبرالي – لا يُعارض سياساته جذرياً. ولذا، فإنّ التذرّع بخوفه من

السقوط أو من مُلاحقاته القضائية لا يُخفي حقيقة أنّ خياراته نابعة من قناعات فكرية وسياسية ثابتة. وبالتالي، فاستمرار الحرب لا يبدو كضرورة سياسية أو أمنية فقط، بل هو خيار استراتيجي مدروس، يقوم على قناعة راسخة بأنّ القوّة العسكرية والحسم العسكري هما الوسيلة الفُضلى لتحقيق أهدافه الشخصية وأهداف "إسرائيل" بالوجود والتوسّع، سواء في غزة أو في ساحات أخرى. وليس من المُبالغة القول إنّ نتنياهو يرى في الحرب الحالية فرصة لإعادة ترميم الردع على مستوى الاقليم، وفرض تصوّره لحدود الدولة المرحلية، وتكريس منطق الإبادة كوسيلة لتحقيق ما يُناسب مستقبل "الأمن القومي الإسرائيلي". وبالتالي فالرغبة في الإبادة ليست طارئة على المشروع الصهيوني؛ ومنذ ما قبل إعلان قيام "الدولة" عام 1948، كانت مَقولة كون فلسطين «أرضاً بلا شعب» تعبيراً عن طموح يتجاوز الطرد إلى المحو والإلغاء الكلّي للوجود الفلسطيني. وقد سَعَت حكومة نتنياهو إلى تحقيق ذلك بالقوّة حيناً، وبالتطهير العِرقي حيناً آخر، وبتقنيّات مُتَعدّدة تجمع بين القتل والتجويع والسيطرة والحصار المادّي والإعلامي. والحرب الحالية ليست سوى فصل إضافي في هذا المَسار الإجرامي الطويل. ولو تَوفّرت لإسرائيل الإمكانية لتنفيذ مشروعها بشكل شامل وفوري، لما تَرَدّدت؛ غير أنّها تعمل وفق مُعادلة القتل التدريجي، تحت غطاء دولي وصمت عربي وتواطؤ غربي، ومن دون كلفة دبلوماسية عالية حتى الآن. والولايات المتحدة شريك مُباشر في هذه الإبادة، سياسياً وعسكرياً ولوجستياً، والذي من دونه ما كان لإسرائيل أن تستمرّ بهذه الوحشيّة. وعليه، فإن الإدارتين الأميركيتين، السابقة والحالية، من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، تَتَحمّلان مسؤولية مُتساوية عمّا يجري في غزة؛ ذلك أن بلادهما ليست مُجَرّد داعم خارجي، بل طَرَف فاعل في صناعة القرار الإسرائيلي، وفي منحه الشرعية الزائفة على الساحة الدولية. ولو أرادت واشنطن إيقاف الحرب، لفَعَلت بسهولة؛ لكنّ استمرارها يخدم مصالحها الاستراتيجية، وربّما حتى حساباتها الداخلية المُرتبطة بالانتخابات واللوبيّات اليهودية. وفي المُحَصّلة، إن نتنياهو ليس أسيراً لائتلافه، بل هو عماد هذا الائتلاف ومحوره. وهو لا يَتّخذ قراراته مُجْبَراً، بل بملء إرادته، وبناءً على قناعة أيديولوجية راسخة مُستَمَدّة من كتابه القديم " مكان تحت الشمس" . والحرب في غزة ليست صدفة ولا تهوّراً، ولا نتيجة ضغط مرحلي، بل هي تعبير عن سياسة صهيونية صلبة ومتأصّلة، ترى في الفلسطيني تهديداً وجودياً يجب استئصاله والتخلّص منه، سواء بالقتل، أو التشريد، أو الحصار والتجويع. ونتنياهو وَجَد في هذه اللحظة فرصة نادرة لتحقيق هذا الهدف، ولم يَتَرَدّد في استغلالها. أما الأصوات الإسرائيلية المُعارِضة، فهي جزء من لعبة داخلية، تهدف أحياناً إلى تحسين شروط التفاوض أو الحفاظ على التوازن السياسي، وليس إلى إيقاف الحرب فعلياً. بل حتى أولئك الذين يُطالبون بإطلاق سراح الأسرى

الإسرائيليين مُقابل هدنة، لا يفعلون ذلك انطلاقاً من رفض للمجزرة، بل من باب البراغماتية والمصلحة الخاصة. فالحرب على غزة، من وجهة نظر إسرائيلية، هي إنجاز استراتيجي، والتخلّي عنها خسارة لا تُحتمَل حتى لمن يرغب في إنهائها.

وبالنسبة لأميركا والغرب، فإنّ الضغط الذي يُمارسانه إنّما يأتي من أجل إنقاذ الكيان من نتنياهو نفسه وإعادته إلى دوره الوظيفي. فالضّرر الذي ألحَقته طريقة هذا الأخير بالكيان لدى المواطن الغربي، بالِغ الأثر؛ ويمكن أن يؤدّي إلى ضغط شعبي مُتزايد على الحكومات. ولذلك فتغيير رأس القرار في الكيان وتهدئة المنطقة، بحلول إنسانية استعراضية، ضرورة مَرحلية، ريثما يتم ترميم صورة الكيان واستعادة دوره "الطبيعي".

4 – نتنياهو يحتاج إلى "صيانة عالية":

كَتَب عيران يشيف في صحيفة هآرتس، 2025/5/27، أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يرغب بإزاحة بنيامين نتنياهو عن الحكم، لما يحتاجه من "صيانة عالية" وسريعة، على حدّ قوله. ويصرّ ترامب على أنه بعد أن حصَل نتنياهو من الولايات المتحدة على 18 مليار دولار كمساعدات أمنيّة في السنة الماضية، لا بدّ من استثمار هذه الأموال خارج نطاق أوكرانيا وإسرائيل. وبالتالي، فإن استمرار التوظيف في جنون نتنياهو الشرق أوسطي لم يعد في أولويّاته. وكان ترامب يُفَضّل اتفاقاً مع السعودية، يزيده وعائلته ثراءً، كما حدَث في اتفاقيات إبراهيم. وبالتالي، فإنه خلافاً للرأي السائد، فإن نتنياهو هو العائق بالنسبة لترامب. ومصالح ترامب تَتساوق مع مصالح "إسرائيل"، ولكن ليس مع مصالح نتنياهو؛ ونتنياهو يُزعجه في تحقيق أهدافه. والتطوّرات في الفترة الأخيرة تُقَرّب نتنياهو من مرحلة الإطاحة. وترامب وطاقمه يُدركون أنهم لن يتقدّموا معه إلى أي مكان، وأنه يوجد له بديل.

وقد أورَدت صحيفة هآرتس، للكاتب نفسه، أن ترامب يريد الدفع قُدُماً بالسلام من أجل تحقيق أهداف مالية واقتصادية. ولا توجد له أي مصلحة في الحروب التي ستَحتاج إلى تدخّل الولايات المتحدة المُباشر في المنطقة. وهو كان قد تخلّى عن الحرب ضدّ الحوثيين؛ في حين أن نتنياهو يواصل إشعال الشرق الأوسط، ويُعَبّر عن رغبته في مُهاجمة المنشآت النووية في إيران وتدمير قطاع غزة. وكان قام برعاية "حماس" لسنوات، وهو حالياً يواصل منع قدوم بديل واقعي لحكمها في القطاع.

ترامب، من جهته، لا يريد الانجرار إلى تدخّل عسكري، ولا يريد مواصلة صبّ ملايين الدولارات على حروب نتنياهو؛ وهو غير مَعنيّ بتَعريض صفقاته الجديدة في شبه الجزيرة العربية للخطَر. وهو بالتأكيد يستمع إلى محمد بن سلمان أكثر ممّا يستمع لرجال نتنياهو.

وبنَظرة عالمية، لا يوجد لنتنياهو مؤيّدين، سواء في أوساط الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة في الغرب، أو أشخاص مثل فلاديمير بوتين، أو رجب طيّب أردوغان، المَقبولين لدى ترامب. في قائمة "إنجازات" نتنياهو، يمكن الإشارة إلى تَنَكّر معظم زعماء دول العالم له. ويوجد هناك أمرُ اعتقال له في معظم الدول الأوروبية. ورجال الإدارة في واشنطن يُدركون أن نتنياهو ضعيف ويتعرّض للابتزاز بشكل دائم. وفي الاستطلاعات، يَجِد نتنياهو نفسه مرّة تلو الأخرى في الأقليّة. الجميع أدركوا أن نتنياهو يَجرّهم بدون توقّف نحو الهاوية، وأحياناً أيضاً يقوم بخداعهم. ورجال الإدارة يرون أنه توجد في إسرائيل بدائل سياسية مُريحة أكثر لهم، ومن المُرَجّح أنهم سيعملون على الدفع بها قُدُماً. ويبدو أن زعماء كندا وفرنسا وبريطانيا، وربما أيضاً ألمانيا، سَينضمّون إلى هذه العمليّة. وبالتالي، فإن إجراء انتخابات في "إسرائيل" في أقرب وقت هي الاحتمالية المُفَضّلة والمَعقولة للجميع. ومعظم الجمهور في "إسرائيل" يؤيّد هذه الاحتمالية، التي هي عمليّة ديمقراطيّة مَطلوبة. وتلميحات ترامب بشأن إشكاليّة نتنياهو واليمين المتطرّف ستُقَوّي المنحى السائد في الاستطلاعات ضدّ نتنياهو منذ فترة طويلة.

والإدارة الأمريكية الحالية توجد لها أداة ضغط مهمّة على الحريديم. وهذه الأداة ستُحسن استخدامها إذا تعاونت معهم في أسرع وقت لترسيخ مَصالحهم المالية في الحكومة القادمة. وبالتالي، فالإطاحة بنتنياهو يمكن أن تكون مُرفَقة بانتقاله إلى أمريكا، إلى جانب تسوية أموره القضائية التي يُتَوَقّع تَفاقمها في أعقاب قضية "قَطَر غيت" وتشكيل لجنة تحقيق رسمية بشأنها.

5 – نهاية الحرب.. هل ستَعني نهاية نتنياهو؟

عن مركز الناطور، وفي صحيفة معاريف 2025/5/27، طرَح الكاتب آفي أشكنازي السؤال التالي: كيف سيُغلِق الرئيس ترامب الحرب الأطول في تاريخ "إسرائيل"؟ وفي رأيه، أن "حرب العشرين شهراً" تصل الآن، على ما يبدو، إلى الانطواء. وفي الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن، يَفهمون بأنه من الأفضل لهم إنهاء المعركة في قطاع غزة باتفاق جيّد. اتفاق يَجلب المَخطوفين الأحياء إلى الديار والموتى إلى قبر إسرائيل.

المعركة في القطاع تضغط الآن على نتنياهو و"حماس" في عدّة أبعاد. فحركة حماس تُبَشّر بقرب الحل والاتفاق، في حين يعمل نتنياهو وجيشه من أجل كسح السكّان من شمال القطاع ومن مدينتي خانيونس ورفح. فهو جَعَل مناطق واسعة في غزة مدن أشباح، وجزر خرائب؛ وهو في الخطوة الثانية استولى على الأراضي ونزَع أرض غزة من الغزيّين و"حماس". ونجَح حتى الآن في أن يُسيطِر على نحو نصف أراضي القطاع. والآن يقوم بتوجيه الخطوة الثالثة، وهي الضربة الكبيرة لقدرات حماس العسكرية بحَملة "عربات جدعون" التي صفّى الجيش الإسرائيلي فيها أكثر من 800 مُجاهد، من بينهم 50 مسؤولاً في "حماس". والخطوة الرابعة هي تجاوز "حماس" في توزيع المُساعدات الإنسانية، ما أدّى إلى ضرب قدرة الحوكمة لديها حيال السكّان المحلّيين.

في المقابل، صحيح أن "حماس" تعرّضت لضربات قاسية جداً؛ ولكنها لا تزال تقف على قَدَميها. ولا يزال لديها آلاف الصواريخ وآلاف المُجاهدين ومئات عديدة من الأنفاق. وهي المنظّمة السلفيّة الأكثر التزاماً، بحيث أن شعلة روحها وإيديولوجيتها لم تنطفئ، ولن تنطفئ في المستقبل . وبات واضحاً لدى الجميع أن نتنياهو لن يصل إلى النّفَق الأخير، ولا إلى المُجاهد الأخير، لا غداً، ولا بعد خمس سنوات من الآن. وأجهزة الأمن والجيش الإسرائيلي، سيَحتاجان لأن يَعملا في العقود المقبلة بشكل منهجي، لأجل منع "حماس" من إعادة بناء نفسها وبناء قدراتها العسكرية – صغيرة أم كبيرة.

إن بنيامين نتنياهو مُلزَم بأن يبني اليوم التالي للحرب في القطاع؛ ليس فقط بخصوص من يحكم في غزة، بل كيف ستتم الرقابة الاستخبارية، وماذا سيكون العمل الأمني والعسكري الإسرائيلي بعد حرب العشرين شهرا .ً والآن يبقى أن ننتظر لنرى كيف سيُغلِق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الحرب الأطول والأبشع في تاريخ الكيان. حربٌ بدأت بالكارثة الأكبر ل "الشعب اليهودي" منذ السابع من تشرين الأوّل/أكتوبر عام 2023؛ وهي الآن تقف عند مُفترَق طرق مهم قبيل تغيير شكلها وسلوكها.

6 – العوامل التي قد تُسَرّع في نهاية نتنياهو بعد الحرب:

ثمّة عوامل عديدة قد تُسَرّع في نهاية بنيامين نتنياهو في مرحلة ما بعد الحرب، وأبرزها:

– الفشل الاستراتيجي في تحقيق أهداف الحرب: فإذا لم يتمكّن الجيش الإسرائيلي من "تحييد حماس" أو استعادة "الرهائن" بالكامل، فسَيُنظر إلى الحرب كفَشلٍ فوق فَشل، ما سيَزيد الضغوط الشعبية والسياسية على نتنياهو، ويؤدّي الى تآكل الثقة الشعبية به، خاصة أن استطلاعات الرأي منذ أكتوبر 2023 تُشير إلى تراجع شعبيّته

واتّهامه بالمسؤولية عن التقصير الأمني في 7 أكتوبر؛ والحركة الاحتجاجية المُتَجَدّدة في "إسرائيل" تُحَمّله المسؤولية المُباشرة.

– انقسامات داخل الحكومة والمُعارضة: وجود صراع داخلي بين مُكَوّنات اليمين (الصهيونية الدينية، الليكود، المُتَشدّدون) قد يُعَجّل بتفكّك الائتلاف.

– ضغط من قادة المؤسّسة الأمنيّة والعسكريّة السابقين لإجراء انتخابات مُبكرة.

– الملف القضائي: ما زال نتنياهو يواجه مُحاكمات بتُهم فساد. ومع تراجع تأثيره السياسي، قد تَتسارع الإجراءات القانونية ضدّه.

– غياب بديل قوي: فعلى الرغم من تصاعد نَجم بعض الشخصيات، مثل يائير لابيد وبيني غانتس، إلّا أن غياب قيادة مُوَحّدة للمُعارضة ما يزال يسمح لنتنياهو بالمُناورة والاستمرار.

– التحالف مع اليمين المتطرّف: دعم نتنياهو من إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش يُمكن أن يمنحه أوراقًا للبقاء في الحكم، خاصّة إذا استثمره في خطاب "التهديد الوجودي."

– تعقيدات ما بعد الحرب: في حال نَشَبت أزمة أمنيّة جديدة (مع حزب الله، إيران، أو الضفة الغربية)، قد يُطلَب منه البقاء لمُواجهتها.

خاتمة:

لم تَعُد فلسطين مُجَرّد جرح جغرافي وإنساني، بل صارت معياراً للكرامة الوطنية والتضحية والوعي الأخلاقي. هذا في حين أن التاريخ لم يَجُد على هذه الأمّة المَنكوبة بمثل هذا الطّيف من الحُكّام المُتخاذلين الذين انحدَروا، شرقاً وغرباً، يميناً ويساراً، إلى قاع الاستسلام والتقزيم. وهؤلاء لم يكونوا نتاج فراغ، بل نتيجة إعدادٍ مُمَنهجٍ منذ عقود؛ إذ أُنهِكَت الأمّة العربية والدول العربية بالأزمات الأمنية والاقتصادية، وأُغرِقت في الديون؛ ووُضِعت كلّ دولة في مَسرح أزمات مُنفرد يُشغلها عن بناء قدراتها القومية، أو حتى التفكير بمسؤولياتها الإنسانية والإسلامية تجاه فلسطين. وبالنسبة للغرب، فقد انكشَف زيف ديمقراطيّته المَزعومة التي طالَما تَبَجّح بها. وبينما يتغنّى هذا الغرب بالحريّات وحقوق الإنسان، نجد الآن أن مُجَرّد التعبير عن الرأي في ربوعه قد تحوّل إلى جريمة تُلاحَق بالتهديد والعقاب. وفي ظلّ ذلك، دُفعت الشعوب إلى اختبارات واختيارات قاسية: بين لقمة العيش أو الحريّات، بين الخضوع للمُخطّطات الصهيوأمريكية، أو مُواجهتها بثمن الترويع والخراب والاختفاء؛ بين الانصياع الكامل،

أو الموت البطيء في العزلة والانكفاء. وهكذا، بينما تُبنى "إسرائيل" بالسلاح الأمريكي والصمت العربي، تُهْدَم القضية الفلسطينية الأقدس على مرأى ومسمع من عالَمٍ تَبَلّدت أفكاره ومشاعره، وتَحَوّل إلى تمثال للدّجل والنّفاق وتزوير الحقائق.